المناضل-ة
Almounadil-a
جريدة عمالية-نسوية-شبيبية-أممية (Morocco)
تحرر الكادحين من صنع الكادحين أنفسهم

جريدة المناضل-ة، مدير النشر: اسماعيل المنوزي، 07 مارس 2024

08 مارس: يوم نضال النساء العالمي من أجل تحررهن الشامل

نحو نضال نسوي جماهيري، عمالي وشعبي

تقرأون في هذا الملف

- إلى جانب الفلسطينيين-ات، المقاومة مستمرة
- من رائدات النضال النسائي بالمغرب
- اليوم العالمي للنساء
- عين على نضالات طبقتنا
- استمرار موت عمال البناء بأماكن العمل.. مسلسل رعب لا ينتهي
- حوار مع الناشط «براهمي مصطفى» حول حراك فكيك من أجل الحق في الماء

- غرق مصنع/مرآب النسيج «A&M Confection» بطنجة عام 2021: حادثة-كارثة شغل قتل فيها عشرات العاملات والعمال صعقاً بالكهرباء، واختناقاً تحت سيول الأمطار...[جزء ثالث وأخير]
- نضالات شغيلة توزيع الماء والكهرباء دفاعا عن حقوق ومكاسب مهددة بإحداث شركات التوزيع الجهوية

8 مارس؛ يوم نضال النساء العالمي من أجل تحررهن الشامل نحو نضال نسوي جماهيري، عمالي وشعبي

تيار المناضل-ة 2024-03-07

تخلد الحركة النسوية، وكل مناهضي الاضطهاد، 08 مارس يوما للنضال النسوي الأممي لأجل انعتاق النساء ولأجل الاشتراكية، وذلك بمختلف الأنشطة الاحتجاجية وبالإضراب النسوي تأكيدا لهذا البعد التحرري الذي تسعى الدعاية البرجوازية إلى طمسه.

نضال النساء ضد الاضطهاد، ولأجل المساواة، جزء من المعركة ضد النظام الرأسمالي العالمي، ببعده الامبريالي، ولأجل عالم خلو من صنوف الاضطهاد الطبقي، والجنسي، والعرقي، ومن أجل إنقاذ البيئة من التدمير الاستخراجي والإنتاجوي.

تقع تبعات أزمات الرأسمالية على النساء الكادحات، من تسريحات من العمل وبطالة وهشاشة، وفرط استغلال في ظروف عمل مضرة بالصحة. ويجري تحميلهن تكاليف إعادة إنتاج قوة العمل، بالعمل المنزلي وبرعاية الأسر والمسنين.

وتدفع النساء أكلاف الحروب الامبريالية، مثل المجزرة الرهيبة المستمرة في قطاع غزة، وفي أوكرانيا والسودان، وبقاع عديدة عبر العالم، وما تشهده من عنف جنسي واغتصاب جماعي، وما ينجم من تهجير قسري. وفضلا عن ذلك، تعاني نساء منطقتنا من تصاعد قوى سياسية رجعية معادية لتحرر النساء، ورافعة لواء تكريس قهرهن إلى مصاف العقيدة المقدسة. تعرضت انتفاضة نساء إيران لسحق خلف مئات الإعدامات في الشارع وآلاف المعتقلات المحتجات ضد فرض الزي الديني، وأُرجعت أوضاع الأفغانيات قرونا إلى الوراء بمصادرة حقهن في التعليم وكذا حرياتهن الخاصة بأغلال قهرية.

لازالت أوضاع النساء بمنطقتنا في مقدمة الأكثر عرضة للاضطهاد والاستغلال، ما يلقي على كاهل حركات التحرر النسوي وكل المنظمات التحريرية مهمة خوض معركة تاريخية، وترسيخ البعد النسوي في قلب هويتها البرنامجية وجعله محورا رئيسيا لمهامها.

مغربيا:

نتج عن أزيد من ثلاثة عقود من تطبيق سياسة نيوليبرالية خوصصة جارفة، وتدمير الخدمات العمومية، وتوجيها متزايدا للمالية العمومية لخدمة الرأسمال الخاص، مقابل تفاقم أوضاع الهشاشة واستشراء الفقر وما يستتبع من انتشار تجارة الجنس والتفكك الأسري واستفحال الجريمة وتعنيف النساء وقتلهن. يرافق هذا بسياسة البنك العالمي لتسكين الأوجاع وتعميق استغلال النساء بآلية القروض ومشاريع اقتصادية مضللة.

ويستمر إحكام الأغلال القانونية لا سيما على صعيد قانون الأسرة، وحرية النساء في التصرف في أجسادهن. ومعه يستمر سعي النظام إلى نزع فتيل قنبلة قهر النساء، بتلطيف بعض أوجهه دون مس بجوهره. هذا بما درج عليه من رسم للحدود ببصم خاص يبرر اضطهاد النساء باسم تعاليم السماء. ويلتقي في هذا مع البنك العالمي وكل ترسانته إزاء النساء، من «تمكين» و «تنمية مجندرة»، لا تروم غير التضليل واحتواء حركات النساء، بقصد مواصلة برامج تقويم هيكلي دون الاسم. في هذا السياق يندرج الضجيج الرسمي والرجعي والليبرالي بشأن «إصلاح مدونة الأسرة، الذي لا شك سيفضي، في غياب ميزان قوى نسائي، إلى لعبة تتقنها الدولة بضبط محسوب لتدخل أطرافها الليبرالية والدينية، تُتوج في لحظة سياسة منتقاة بتحكيم ملكي يقبله الطرفان، لتنزوي الحركة النسوية مجددا في قاعة انتظار لعقود، بمنهجية الملتمسات وتوقع تفضُّل إرادة الحكام ب «الإصلاحات».

لا تتكرر هذه المناورة السياسية سوى لضعف الحركة النسوية النوعي، متمثلا في غياب تنظيمات نسوية بقاعدة جماهيرية، عمالية وشبيبية وشعبية. ما يجعل بناء هكذا تنظيمات مهمة ملحة.

إن النضال لأجل قانون أسرة ديمقراطي وعلماني، يلغي التمييز ضد النساء ويحمي الأطفال ولا يعفي الدولة من واجباتها في تلبية الحقوق، لن تقوم له قائمة إلا بتعبئة جماهيرية تنطلق من مطالب النساء اليومية وحاجاتهن، تعبئة تدمج المطالب القانونية بما هو اقتصادي واجتماعي، وهي ما دلت النضالات النسائية اليومية، عماليا وشعبيا، منذ منتصف التسعينات، على إمكان بنائها وتعزيزها.

تحسين أوضاع النساء في كافة مناحي الحياة، في مكان العمل والفضاء العام، وضمان عمل لائق والإفادة من الرعاية الصحية، منها الخاصة بالوقف الإرادي للحمل وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية، ومجمل الخدمات الاجتماعية المجانية والجيدة.

ان تحرر النساء من الاضطهاد الذكوري، المستند على ركام هائل متوارث من ثقافة عميقة الرسوخ، ومن نير الاستغلال الرأسمالي، يستدعي بناء حركة نسوية جماهرية حازمة في النضال لفرض مطالبها وعازمة في مقارعة صريحة لجميع الديماغوجيات المناهضة لتحرر النساء باختلاف لبوسها وأساليب هيمنتها على اوساط شعبية متخلفة الوعي والتنظيم.

ان تحرر النساء الكامل يفرض انتزاع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمساواة القانونية التامة، بما يقوض أسس السيطرة الذكورية وبنيات الاستغلال الرأسمالي ويندرج ضمن مشروع تحرري جدري مناهض للرأسمالية.

حوار مع الناشط «براهمي مصطفى» حول حراك فكيك من أجل الحق في الماء

كيف تلقيتم خبر السماح بتفويت الماء لفائدة الشركات الجهوية وكيف انطلق حراك فكيك؟

بداية، لقد صوت المجلس البلدي في فكيك في 26 اكتوبر2023 برفض الانضمام إلى «مجموعة الشرق» الجهوية لتوزيع الماء الصالح الشرب والكهرباء بموجب قانون -83 21، لكن بعد ذلك تم عقد دورة استثنائية بطلب من السلطة الوصية وتم القبول بالانضمام بتصويت 9 أعضاء ضد 8 في المجلس. بالموازاة مع ذلك باشرت الساكنة احتجاجاتها رافضة قرار المجلس الذي يهدف الى تفويت الماء الصالح الشرب لصالح الشركات التي سيتم تأسيسها في أربع جهات من المغرب من أجل تجاوز المشاكل وفشل تجربة التدبير المفوض في كثير من المدن المغربية، مع العلم أن واحة فكيك كان مجلسها البلدي الوحيد الذي يسير قطاع الماء الصالح الشرب بنفسه منذ تأسيس الجماعة في الستينات ولم يُفوت حتى للمكتب الوطني للماء الصالح للشرب.

كيف يؤثر هذا القرار على الموارد المائية للواحة؟

فكيك واحة لها خصوصية يتجلى في ارتباط اجتماعي بين السكان، والأرض، والنخيل، والماء. إذ تشكل عيون الماء متخيلات اجتماعية قوية في علاقة الانسان القاطن بالواحة بالماء تعبر عنه الصراعات الطويلة من أجل التحكم في الماء. كما تم تطوير نظام واحي متقدم للتحكم فيه عبر تقنيات اعتبرتها منظمة الزراعة الدولية تراثا انسانيا. كان ماء السقي والشروب إلى حدود ستينات القرن الماضي، مرتبط بشكل كبير من حيث المنبع وشكل التوزيع. بعد تأسيس أول مجلس قروي في فكيك جرت أول محاولة لبناء شبكة التوزيع تديرها الجماعة، لكن على مستوى الفرشة المائية بقيت هي نفسها لأن أول مكان كانت تضخ منه المياه كان ملكية خاصة (إحدى الأسر) وتم وهبها للمجلس القروي قصد بناء صهريج لتوزيع الماء الصالح للشرب. وتوالت محاولات عديدة من طرف الدولة لتفويت تسيير توزيع الماء للمكتب الوطني للماء الصالح الشرب لكنها كلها فشلت بفعل تشبث أغلب اعضاء المجالس الجماعية السابقة بتسيير ذلك القطاع للجماعة احتراما لرغبة السكان. مع الأسف، المجلس الحالي هو الوحيد الذي خرق الإجماع بمبررات من قبيل: مشاكل في التسيير واستعمال توزيع الماء الصالح الشرب لأغراض انتخابية ومشكل تقادم الشبكة...الخ. من هنا جاء القول بأن الشركة ستكون أكثر فاعلية من الجماعة. تتخوف الساكنة أيضا من مسألة زيادة الفاتورة كما ملاك مياه السقي والفلاحين من تحكم الشركة في ضخ المياه بشكل لا يراعي مصالح الفلاحين والواحة. هذا إلى جانب أن الموافقون على التفويت لا يطرحون بديلا مقنعا لرفع هذه التخوفات، خاصة أن الفرشة المائية مشتركة بين الماء الصالح للشرب ومياه عيون السقي، مما قد يهدد أو يحدث خلل في التوازن المائي للواحة خاصة أن الشركة لها أهداف ربحية واضحة ولا تحمل أي تصور اجتماعي أو بديل للمسألة.

كيف تتخذون قرارات برنامجكم النضالي وكيف يتعاطى الناس معها؟

هناك تنسيقية مفتوحة للجميع وتتخذ قراراتها بشكل ديمقراطي عبر نقاشات مطولة وتشاور موسع مع الساكنة. يساهم ويحضر في اجتماعات التنسيقية المحلية النشطاء الحقوقيون والسياسيون والمواطنون من كل الفئات الاجتماعية. ارتفعت مشاركة السكان تدريجيا منذ بداية نونبر من العام 2023 خاصة النساء. وتطورت الأشكال النضالية من وقفات إلى مسيرات ومسيرات متنوعة : بالدراجات الهوائية ومسيرة للشاحنات واعتصامات واحتجاجات ليلية أيضا لكنها لم تستمر.

ما هو موقع النساء في حراك فكيك ؟

تشهد كل الأشكال النضالية التي قام بها السكان مشاركة واسعة للنساء. هذه المشاركة النوعية لهن تأتي من النسبة التي يحتلن في بنية الواحة السكانية حيث تقريبا 60 % من الساكنة نظرا لعامل الهجرة التي تشهده الواحة وانطلاقا أيضا من موقعهن في الأنشطة الاقتصادية حيث يعملن في الحقول ويقمن بحياكة الملابس التقليدية لسكان المنطقة (جلاليب..)، ما يتيح لهن استشعار الخطر الذي سيصيب الواحة إذا تم تسليع الماء لصالح الخواص. كانت النساء حاضرة منذ سنوات في النضالات المحلية ما أفضى في هذا الحراك الأخير إلى تنظيم مسيرة نسائية خاصة بهن تسييرا وتنظيما.

ما الهدف من اعتقال المناضل براهمي محمد المعروف بـ «موفو»؟ وهل سيكون لذلك وقع على انخراط الساكنة في النضالات مستقبلا؟

يعتبر محمد براهمي المعروف بـ «موفو» أحد الوجوه البارزة النشيطة في حراك فكيك وفي أغلب الاحتجاجات التي عرفتها فكيك. حيث يُعرف « موفو» بنضاليته وحضوره الدائم مع السكان حين تكون لديهم مشاكل مع مختلف مصالح الدولة. ما حدث هو أن «موفو» كان قد دافع عن ناشطة في الحراك انتهكت حقوقها من طرف باشا فكيك فكان من «موفو» والسكان أن دافعوا عنها بالاحتجاج. استغلت السلطة ما حدث لتحاكم «موفو» والناشطة معا. أصدرت المحكمة حكما على «موفو» بالسجن النافذ لثلاثة أشهر وغرامة مالية قدرها ألف دره. وحكمت على الناشطة بستة أشهر حبسا موقوف التنفيذ وغرامة مالية قدرها 2000 درهم. هذا الحكم هو بمثابة تخويف للسكان من أجل العودة للمنازل وترك الاحتجاج. للإشارة فهذا الحراك هو حراك سلمي وطيلة أربعة أشهر لم يحدث أن حصل تخريب أو مس بحرية أو ممتلكات الافراد.

ماذا تتوقعون مستقبلا للحراك، من جهة لأن الدولة متشبثة بقرارها ومن جهة أخرى غياب نضال من أجل الحق في الماء في مناطق أخرى؟

تشكلت لجان تضامن لأبناء فكيك في الخارج، أصدرت بيانات يعبرون فيها عن تضامنهم مع الحراك وامتعاضهم من تفويت الماء بفكيك وعبروا عن عزمهم خوض أشكال نضالية تضامنية. نظمنا ندوة تعريفية بالرباط للتعريف بقضيتنا التي هي قضية الدفاع الماء الصالح الشرب كخدمة اجتماعية مراعاة لظروف الساكنة وتحسين الولوج إليه مع إصلاح الاختلالات في التسيير عبر إشراك المواطنين بوجه الهجوم الهادف إلى خوصصته. أيضا انطلقت احتجاجات تضامنية، بتشكل كمثال «اللجنة المحلية بوجدة للتضامن مع ساكنة فجيج» التي نظمت يوم 23 فبراير في وجدة وقفة جماهيرية تضامنية. إن قضية دفاعنا عن حقوقنا لا تتجلى فقط في الدفاع عن الحق في الماء، بل هو مطالبة اجتماعية برفع التهميش عن منطقة تعاني البطالة وغياب الخدمات الاجتماعية التي من أبرزها الصحة العمومية. فلا يعقل أن ساكنة بأكملها تسافر أزيد من 100 كلم من أجل زيارة الطبيب في بوعرفة وإن لم تتمكن من ذلك تضطر للسفر 380 كلم حتى وجدة. هذا الوضع الاجتماعي هو عام بالمغرب، اتمنى أن تنهض باقي مناطق من أجل التضامن والدفاع عن حقوقها بوجه سياسات الخوصصة والإجهاز على الحقوق. وما ضاع حق ورائه مطالب.

عين على نضالات طبقتنا

بقلم، العاصي

احتجاج شغيلة التنسيقيات التعليمية أمام البرلمان

أعلنت شغيلة التنسيقيات التعليمية تنظيم احتجاج بوقفة وطنية أمام البرلمان يوم الأحد 3 مارس، وذلك في خطوة جديدة للاحتجاج على مصير الأساتذة/ات الموقوفين وطريقة تدبير وزارة التربية الوطنية لملفاتهم. تعبر الوقفة عن الرفض لكل الإجراءات التعسفية التي اتخذتها وزارة التربية الوطنية في حق الموقوفين والاقتطاع من الاجور على إثر الإضرابات، وتطالب الشغيلة بإلغاء كل الإجراءات التي تم اتخاذها، وإعادة الموقوفين والموقوفات إلى عملهم دون قيد ولا شرط.

مطالب من أجل مستحقات التعويض عن تداريب التكوين يدفع أساتذة للاحتجاج بالرباط

تخوض التنسيقية الوطنية لنساء ورجال التعليم الذين خضعوا لتداريب التكوين بصفتهم موظفين، عن إضراب وطني ووقفة احتجاجية أمام الوزارة يوم الخميس 7 مارس 2024لعدم صرف مستحقات التعويض عن تداريب التكوين. التزمت سابقا الوزارة أمام النقابات التعليمية بتسوية الملف على دفعات خلال كل سنة مالية، لكنها لم تلتزم بالتعهدات القاضية بتسريع وتيرة التسوية.

ودعت التنسيقية الوزارة الوصية إلى تسلم ملفات ذوي الحقوق الذين لهم صلة بنساء ورجال التعليم المتوفين المعنيين بتعويضات تداريب التكوين دون عراقيل وتمكينهم من مستحقاتهم.

إضراب هيئة التقنيين لثمانية أيام واحتجاج أمام البرلمان

تواصل الهيئة الوطنية للتقنيين بالمغرب احتجاجها ضد تأخر الحكومة في الاستجابة للمطالب من أجل تحسين أوضاعهم المزرية عبر إضرابات طيلة شهر مارس القادم. ستكون الإضرابات على الشكل التالي خوض إضرابات وطنية لمدة 48 ساعة كل يوم ثلاثاء وأربعاء خلال مارس القادم، مع تنظيم وقفة احتجاجية مركزية وطنية يوم الثلاثاء 5 مارس أمام البرلمان بالرباط ابتداء من 10 إلى 12 زوالا، وحمل الشارة الحمراء خلال أيام الإضراب بالنسبة للتقنيين الذين يشتغلون في المستعجلات. تتلخص مطال التقنيين تعديل النظام الأساسي الخاص بهيئة التقنيين المشتركة بين الوزارات وفق مقترحاتها وتضمين بنودها في كل القوانين الأساسية الوزارية التي قد تصدر مستقبلا والذي يكفل توفير الظروف الملائمة للعمل والعيش الكريم لهذه الفئة ويحصن إطارها. ويطالب التقنيون، بحذف السلمين 8 و9 بالنسبة لفئة التقنيين وإدماجهم في السلم 10 تقني الدولة أسوة بفئات أخرى، وإحداث درجتي تقني رئيس من الدرجة الثانية والأولى المرتبتين خارج السلم، وتسوية الوضعية الإدارية والمادية لحاملي مختلف الدبلومات التقنية المنتمين للسلاليم الدنيا وللتقنيين

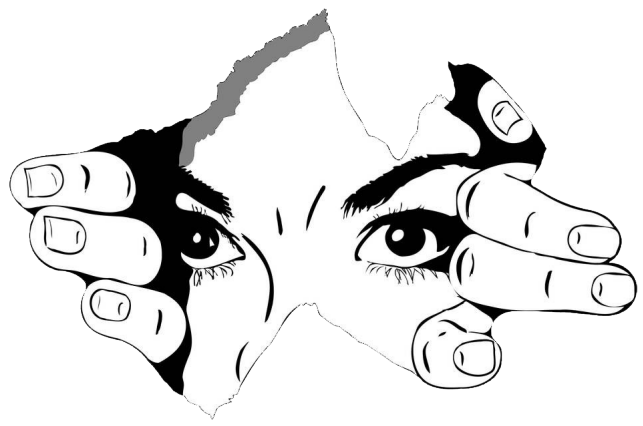

حاملي الدبلومات والشهادات العليا وإدماجهم في السلالم المناسبة، مع الاستجابة لمختلف مطالب التقنيين التي سبق أن عبروا عنها في أكثر من مرة.

ضحايا حوادث الشغل يحتجون ضد وزارة الصحة

نظمت الجمعية المغربية للتضامن مع ضحايا حوادث الشغل والأمراض المهنية وقفة الاحتجاجية أمام وزارة الصحة والحماية الاجتماعية يوم 22 فبراير 2024. حضر الوقفة ضحايا حوادث الشغل من 46 مدينة.

ندد الضحايا خلال الوقفة بمآل وضع ملف حوادث الشغل والأمراض المهنية والزيادة في الإيرادات خاصة مع غلاء المعيشة والأوضاع الاجتماعية والنفسية التي يعيشونها نتيجة العجز.

كما استنكرت الجمعية التأخير الحاصل في مشروع القانون رقم 27.23 بتغيير وتتميم قانون رقم 18.12 المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل الذي لازال يراوح المكان في البرلمان.

مسيرة احتجاجية من أجل إنقاذ مصفاة «سامير» وضمان حقوق العمال

دعا المكتب النقابي الموحد للمصفاة، التابع للنقابة الوطنية لصناعة البترول والغاز (الكونفدرالية الديمقراطية للشغل)، مأجوري ومتقاعدي الشركة إلى مسيرة احتجاجية جديدة زوال يوم الخميس 7 مارس 2024، من أجل تحقيق ما تبقى من مطالب الاجراء وأداء الاشتراكات الخاصة بالتقاعد، المعلقة منذ 2016، وكذا إنقاذ مصفاة التكرير. يشار إلى أن عدد الأجراء انخفض من4500 أجير إلى 500، أي فقدان 4000 منصب شغل منذ 2016.

عمال النقابة الوطنية لقطاعات الأشغال العمومية (كدش) يحتجون

أعلن المكتب الوطني بعد اجتماعه عن بعد، وحرصا على الوضع الذي تعيشه شغيلة وزارة التجهيز والماء ووزارة النقل واللوجستيك وكل المؤسسات العمومية التابعة لهما، حمل الشارة كل اربعاء ابتداء من 14 فبراير الجاري إلى غاية 28 منه؛ وتنظيم وقفة احتجاجية يوم الأربعاء 6 مارس 2024، أمام مقر وزارة التجهيز والماء. وتتعلق المطالب بنظام أساسي خاص بجميع فئات الوزارة، ومشكل دورية وزارية لتنظيم الحركة الانتقالية لموظفات وموظفي الوزارة، وملف معايير الترقية في الدرجة بالاختيار، وكذلك الايام الدراسية لمؤسسة الاعمال الاجتماعية والمطالبة بوقف بالتعسفات والمضايقات التي تطال مناضلات ومناضلي النقابة في بعض الاقاليم (طنجة مثلا)؛ تسوية ملف عمال الساعة الاستثنائية، ومعالجة التأخر في دفع أجورهم (ثلاث أشهر بدون أجرة)؛ فتح تحقيق في الطريقة التي تدبر فيها علاوات اخر السنة والميزانية المرصودة للمعدات والسوقيات؛ الإفراج عن المساكن الادارية القابلة للتفويت، لا لتفويتها للمنعشين العقاريين، إعادة النظر في القرار المشترك؛ تفعيل دور المديريات الجهوية والإسراع ببعث ميزانية بدلة العمل الخاصة بها.

عاملات الطبخ بمدارس وزان تخضن إضرابا احتجاجيا

خاضت عاملات الطبخ بالمديرية الإقليمية لوزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة بوزان، إضرابا عن العمل يوم 22 فبراير 2024. بسبب غياب الوفاء بالوعود السابقة التي تم منحها بمعالجة الملفات الاجتماعية، مع تحديد الأجور الشهرية لعمال شركات المناولة وساعات العمل، وصرف المبالغ الجزافية المتفق حولها في اجتماعات سابقة بحضور جميع الأطراف المعنية. وتتمثل هذه المبالغ الجزافية التي حددت في مبلغ 1500 درهم بالنسبة للعاملات لوجبة واحدة في اليوم و2500 درهم بالنسبة لمن يعملن لثلاث وجبات غذائية في اليوم. ومع استمرار خروقات شركات المناولة بجهة طنجة – تطوان – الحسيمة، أفادت مصادر مطلعة بأن وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والشغل والكفاءات وعدت في وقت سابق بتشكيل لجنة مشتركة مع رئاسة الحكومة لدراسة الملف وحيثيات معالجته بشكل نهائي دون نتائج.

عاملات النظافة في خنيفرة تحتجن

دعت شغيلة الجامعة الوطنية للتعليم التوجه الديمقراطي كل عاملات النظافة بإقليم خنيفرة لإضراب انذاري يوم الخميس 7 مارس 2024 احتجاجا على عدم التصريح بهن لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وتأخر صرف أجورهن لأزيد من شهرين وتسخيرهن مجاناً لأزيد من شهر.

عمال النظافة في تطوان يضربون

أضرب عمال النظافة عن العمل يوم 28 فبراير 2024 احتجاجا على تأخر مستحقاتهم عن شهر فبراير المنصرم. حاول مسؤولون ثني عمال النظافة عن الإضراب عن العمل لما يخلفه من تراكم للأزبال، إلا أن إكراهاتهم المادية تفوق قدرتهم عن انتظار رواتبهم لمدة أطول. وفضلا عن الأجر الشهري لشهر فبراير، ينتظر عمال النظافة صرف مستحقاتهم التي تضمنها الملف المطلبي الذي تم التوقيع عليه مؤخرا.

استمرار موت عمال البناء بأماكن العمل.. مسلسل رعب لا ينتهي

خمس حوادث شغل مميتة في صفوف عمال البناء خلال شهر فبراير 2024

من يتحمل مسؤولية إزهاق أرواح العاملات والعمال في أماكن العمل؟

بقلم: مرصد حوادث الشغل والأمراض المهنية بالمغرب

تستمر حوادث-مصائب الشغل في حصد مزيد من أرواح عمال البناء، وإسقاطهم ضحايا بعاهات مستديمة...

إذ لا يكاد يمر أسبوع دون أن نرصد تناقل جرائد أو صفحات مواقع التواصل الاجتماعي لحادثة شغل مميتة أو أكثر بورش بناء.

وهذه حوادث وقعت خلال هذا الشهر، فبراير 2024، في صفوف عمال البناء، كما أوردها «مرصد حوادث الشغل والأمراض المهنية بالمغرب».

1 - نقل عاملي بناء في حالة حرجة إلى قسم مستعجلات مستشفى طنجة إثر سقوط مرعب لرافعة بورش بناء بطنجة، يوم الثلاثاء 27 فبراير 2024

يوم الثلاثاء 27 فبراير2024، أصيب عاملا بناء بجروح خطيرة، إثر سقوط مرعب لرافعة بناء ضخمة بورش بناء بمنطقة «كاستيا» وسط مدينة طنجة، قرب القصر البلدي.

وبحسب المعطيات التي نقلتها الجرائد، كان العاملان فوق الرافعة يزاولان عملهما بشكل عادي قبل سقوطها المفاجئ محدثة خسائر مادية كبيرة، حيث تعرضت سيارات كانت مركونة قرب الورش لأضرار مادية جسيمة، كما أثارت الرعب بين المواطنين... العاملان المصابان تم نقلهما في سيارة إسعاف نحو مستعجلات طنجة.

2 - عامل بناء يفارق الحياة إثر سقوطه من الطابق الثاني لواجهة منزلٍ بمدينة خنيفرة، يوم الاثنين 26 فبراير 2024

يوم الاثنين 26 فبراير 2024، سقط عامل بناء من الطابق الثاني أثناء مزاولته لعمله بواجهة منزلٍ بزنقة 43 بحي امالو بمدينة خنيفرة. وبعد نقله إلى المستشفى الإقليمي خنيفرة حيث فارق الحياة. الهالك من مواليد 1984.

3 - مصرع عامل بناء سقط من الطابق الخامس لعمارة قيد الإنشاء بطنجة، يوم الاثنين 19 فبراير 2024

يوم الاثنين 19 فبراير 2024، زوالاً، سقط عامل بناء من الطابق الخامس أثناء عمله بعمارة قيد الإنشاء تقع بمنطقة طنجة البالية، وذلك بعد أن فقد توازنه، فهوى إلى الأرض بقوة كبيرة، ما تسبب في مصرعه بمكان الحادثة، نتيجة إصابته بجروح، وكسور بمناطق متفرقة من جسده، لاسيما في رأسه، وقفصه الصدري، ليتم نقل جثته إلى المستودع الجماعي للأموات. الهالك، يبلغ من العمر 36 سنة.

4 - مصرع عامل بناء بطريقة صادمة إثر سقوطه من على سقالة (سرير) بالعوامة

بطنجة، يوم الثلاثاء 13 فبراير 2024

يوم الثلاثاء 13 فبراير 2024،مساءً، توفي عامل بناء بعد سقوطه من فوق سقالة بورش بناء منزل بتجزئة البحرية بجماعة العوامة، قيادة عين دالية، ضواحي طنجة.

العامل فقد توازنه وهو فوق السقالة ليسقط مباشرة إلى الأرض، ليتم نقله إلى مستشفى محمد الخامس لإسعافه، لكنه فارق الحياة فور وصوله إليه متأثرا بإصاباته البليغة.

5 - وفاة عامل بناء بسبب صعقة كهربائية بورش بناء بإقامة «بلانكا بيتش»، بجماعة سيدي رحال الشاطئ، إقليم برشيد، بداية شهر فبراير 2024

خلال الأسبوع الأول من شهر فبراير 2024، توفي عامل بناء بسبب صعقة كهربائية بورش بناء بإقامة «بلانكا بيتش» بجماعة سيدي رحال الشاطئ، إقليم برشيد، بسبب تماس كهربائي بالورش. تسبب التماس في وفاة الضحية على الفور.

وكشفت الحادثة عن فضيحة اختلالات بعدد من عدادات الكهرباء، تتمثل في إقدام الشركة العقارية، صاحبة المشروع السكني، على إحداث موزع كهربائي داخل مرحاض بالمدخل الرئيسي للشطر الأول، وهو ما يخالف الوثائق الرسمية، حسب التصميم الهندسي للإقامة.

تواجد موزع أو محول الكهرباء على حائط إلى جانب مرحاض عمومي، عوض مكانه الأصلي للمولد قد يكون سببا في الحادثة، كما يشكل خطراً على المقيمين.

سكان الإقامة راسلوا الجهات المسؤولة قبل شهورٍ من أجل إيفاد لجنة تحقيق، وقبل وقوع الحادثة، حول تثبيت المحول الكهربائي في هذا المكان غير الملائم، وما يشكله من مخاطر عوض تثبيته في مكانه الأصلي.

كانت هذه ما تيسر من معلومات حول هذه الفواجع؛ كعادتها جرائد الإعلام السائد (إعلام أرباب العمل ودولتهم) لا تهتم بالعمال وبظروفهم المهنية، ولا بشروط الصحة والسلامة والوقاية من المخاطر، ولا بالمصائب التي تحل بهم وبأسرهم، والأسباب الحقيقية لها. تركز أساساً على خبر الوفيات، وسعيها إلى جعلها، عن قصد، أحداثا عادية كباقي الأحداث المحلية والمختلفة بالمجتمع، لجعلنا نقبل بالموت بسبب العمل كأنه من صميم الحياة؛ وكأن صفر حالة وفاة بأماكن العمل غير ممكنة. وحده الإعلام العمالي من يمكنه الاهتمام بذلك.

-وبهذه الحوادث الأليمة، بلغت حصيلة وفيات حوادث الشغل (التي تمكن «مرصد حوادث الشغل والأمراض المهنية بالمغرب» من رصدها والإخبار بها على صفحة فايسبوكه) في صفوف عمال البناء: 08 حالة وفاة على الأقل، فقط منذ بداية العام 2024، مخلفة يتامى ويتيمات، وثكلاوات، وأرامل، وأسر بلا معيل؛ فيما يتعذر الحصول على معطيات عن عدد الضحايا (جرحى، معطوبين...)، ولو تقريبية، لا تهتم جرائد الإعلام السائد كثيرا لهذه الحالات.

وليس هذا هو الحجم الحقيقي لحوادث شغل وما تخلفه من وفيات وإصابات في صفوف عمال البناء؛ لأنه لا يصل منها إلى الإعلام إلا عدد قليل جدًّاً، أبواق الإعلام تخدم أرباب العمل وتخفي حجم المذبحة، وأجهزة الدولة تتهرب عمداً من تقديم حقائق حولها. لإبقاء المذبحة غير مرئية للعاملات والعمال، مخافة طرح التساؤل حولها وحول كيفية إنهائها.

هذا دون الحديث عن الأمراض المهنية التي يذهب ضحيتها مئات ومئات عمال البناء، والمعاناة وحالات الضياع والتشرد التي يسقطون فيها، وتسقط فيها أسرهم...

هذا الوضع يجد أسباب استمراره في امتناع أرباب العمل وأصحاب المباني عن توفير شروط الصحة والسلامة المهنية، وغياب التأمين لفائدة العمال عن حوادث الشغل والأمراض المهنية. فيما أجهزة الدولة مُهْمِلة في القيام بدور المراقبة، بل متواطئة، حتى في فرض تطبيق ما تتضمنه قوانين الشغل الحالية، على قلّتِها وعدم كفايتها، حول شروط الصحة والسلامة في ورشات البناء، والحد من المخالفات...

ما الفائدة للعاملات والعمال ولأسرهم من أن تهرع في كل مرة أجهزة الدولة هاته إلى مكان الحادثة بعد أن تكون المصيبة قد وقعت...؛ أتهرع من أجل ألا يتاح للضحايا وقت للتفكير في الأسباب، وكي لا يتبلور غضبهم وتذمرهم إلى الاحتجاج على هذا الوضع؟

وأما منظمات الطبقة العاملة، نقاباتها، فغير مطروحٍ إلى الآن على جدول أعمالها تنظيم صفوف عمال البناء، الذي يزيد عددهم عن المليون، ولا اهتمام لها بشروط السلامة والصحة المهنية، ولا بما يصيب العاملات والعمال من فواجع في أماكن العمل، أو أثناء الذهاب اليه أو العودة منه...

فيما العاملات والعمال، نظراً لكونهم مذرَّرين، غير منظمين، يقبلون مرغمين، من أجل لقمة عيشٍ، العمل في أماكن عملٍ غير آمنة، وغير لائقة، تنعدم فيها شروط الصحة والسلامة والكرامة...

-يا عاملات وعمال المغرب صحتنا، سلامتنا، حياتنا أهم من أن نخسرها ونحن نسعى لكسب لقمة عيش لنا ولأسرنا. فلنرفض العمل في الأماكن الخطرة؛ الأهم أن نعود بعد كل يوم عمل سالمين لأسرنا...

- لا للموت في أماكن العمل !
- لا للموت في الطريق من أو إلى العمل !
- لا للموت بسبب أمراض العمل المهنية !

غرق مصنع/مرآب النسيج «A&MConfection»بطنجة: حادثة-كارثة شغلٍ قتل فيها عشرات العاملات والعمال صعقاً بالكهرباء، واختناقاً تحت سيول الأمطار...[جزء ثالث وأخير]

بقلم، م. أ. الجباري

هـ- فاجعة «مصنع الموت» بطنجة ليست سوى حلقة في سلسلة أهوال وكوارث حوادث الشغل بالمغرب:

فاجعة غرق مصنع الموت بطنجة، يوم الاثنين 08 فبراير 2021، تعيد إلى الأذهان العديد من حوادث شغل مماثلة لها في العديد من الجوانب، أبرزها «محرقة روزامور» (حادثة احتراق مصنع روزامور بالدار البيضاء وبداخله ما يزيد عن 100 عامل-ة-) المقترفة من طرف طبقة برجوازية المغرب والدولة في حق طبقة عاملاته وعماله، يوم السبت 26 أبريل»نيسان» 2008، التي أدّت إلى مقتل 56 عاملاً(ة)، وجرح 17 آخرين.

وسواء قبلها، أو بعدها، مات العديد من العاملات والعمال، فرادى وجماعات، أثناء الذهاب إلى العمل، أو العودة منه، أو في أماكن العمل، وهم يكدحون لفائدة أرباب العمل ودولتهم مقابل أجر زهيد عَلَّه يؤمن لهم ولأسرهم لقمة عيش.

نذكر منها، على سبيل المثال، لا الحصر، وفاة 10 عمال وعاملات من شغيلة الزراعة، يوم 20 دجنبر 2023، وإصابة 8 آخرين بإصابات متفاوتة الخطورة في حادث شغل على الطريق، أثناء نقلهم على متن شاحنة فلاحية على الطريق الجهوية الرابطة بين الحاجب وإفران؛ ذوو الإصابات الخطيرة من العمال والعاملات نقلوا يومها إلى مستشفى فاس .

وفاجعة يوم الأربعاء 29 مارس 2023، التي نتج عنها وفاة 11عامل(ة) زراعة على الأقل، فيما أصيب باقي العاملات والعمال: 24 عامل(ة)، من بينهم ما لا يقل عن 10 إصابات بليغة، وذلك نتيجة حادثة سير خطيرة لعربة نقل العاملات والعمال «سطافيط» كانت محملة بأكثر من 35 عامل(ة)، قبل آذان المغرب (خلال شهر رمضان) بجماعة البراشوة، إقليم الخميسات، أثناء عودتهم من العمل بضيعة إلى محل إقامتهم.

ويعاني العمال الذين يتعرضون لحوادث شغل بالإضافة لانعدام التأمين من صعوبة تنفيذ الأحكام، إضافة إلى تكلفة التقاضي وطول مدة إصدارها.

ما تزال الدولة بالمغرب ترفض تحويل التأمين عن حوادث الشغل والأمراض المهنية للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، إسوة بعديد دول العالم، وتماشيا مع توصيات منظمة العمل الدولية في هذا الباب، كما أنها واحدة من بين توصيات أحد مؤسسات الدولة الرسمية «المجلس الاجتماعي والاقتصادي والبيئي»، وجعل الاستفادة مضمونة لكل ضحية، مع تبسيط مساطر الاستفادة، ومجانيتها.

و- المغرب ذو سمعة سيئة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مجال شروط الصحة والسلامة المهنية...

هذا، وللمغرب سمعة سيئة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مجال شروط الصحة والسلامة المهنية، حيث يسجل أعلى الأرقام والمعدلات في حوادث الشغل مقارنة بدول المنطقة بوقوع 47.8 حادثة شغل مميتة لكل 100.000 عامل(ة)،ومعدل مخاطر في مجال حوادث الشغل أكبر 2.5 مرة من معدل المخاطر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (حسب تقديرات منظمة العمل الدولية سنة 2019).

وأثبتت تحقيقات وزارة التشغيل، بعد محرقة روزامور، أن 14% فقط من المقاولات والمصانع تحترم مقتضيات السلامة التي ينص عليها قانون الشغل.

وأظهرت الدراسات أن حوالي:

80 ألف حادثة شغل تحصل في سنويا، 20% منها خطيرة، و80% منها تحدث بسبب تجاهل معايير السلامة والوقاية.

25 % فقط من المقاولات التي تشغل أكثر من 50 أجيراً تتوفر على مصلحة مستقلة لطب الشغل.

17% فقط من المقاولات تتوفر على لجنة للصحة والسلامة المهنية.

كما تبينت نقائص ومعيقات جهاز تفتيش الشغل: قانونية، تنظيمية، قلة العنصر البشري...، وعجزه عن القيام بمهامه.

ووجود نقص كبير في مفتشي وأطباء الشغل الذين لا يتعدى عددهم الإجمالي 12 طبيبا يتمركز معظمهم في مدينتي الرباط والدار البيضاء.

ووجود نقص كبير في عدد المهندسين المتخصصين في الوقاية، إضافة إلى مشكل عدم التنسيق بين مختلف المتدخلين في عملية ا لتفتيش .

ولا يتعدى العدد الإجمالي لمفتشي الشغل في المغرب 350 مفتشاً على المستوى الوطني، في حين يوجد أكثر من 250 ألف مقاولة مصرح بها، إلى جانب شركات القطاع غير المهيكل، التي لا تمتلك وزارة الشغل والإدماج المهني معلومات بشأن أماكن تواجدها، إلا إذا وردت عليها شكوى نزاع بين العمال والمشغل(حسب توضيح الوزير أمكراز لـ «العربي الجديد» عقب فاجعة غرق مصنع الموت).

واقع لم يتغير، إن لم يكن قد تدهور، وازداد سوءً، لذا تواصل تكرار حوادث الشغل المفجعة في أماكن العمل، وفي الطريق منه أو إليه؛ أما عدد من فتكت بهم الأمراض المهنية فلا معطيات عنهم.

لن يوقف الموت بسبب العمل غير نضال العاملات والعمال.

لن يقوم أرباب العمل ولا الدولة بتوفير شروط الصحة والسلامة في أماكن العمل، ما لم تتوحد صفوف العاملات والعمال للمطالبة بإعادة نظر شاملة وجذرية في قوانين الشغل، خاصة شروط الصحة والسلامة المهنية، وجعلها في مقدمة مطالبهم، واعتبارها مطلبا لا يقل أهمية عن المطالب الأخرى.

ويستدعي الأمر عناية خاصة من قبل مناضلات الطبقة العاملة ومناضليها بمسألة السلامة في أماكن العمل، وفي الطريق إليها. ويتعين تنظيم هذا الواجب بواسطة لجان داخل النقابات، وحتى خارجها. وفي الحالة التي أتينا على تفصيلها، كانت تأسست لجنة جمعت بعضا من أسر الضحايا وناشطين وناشطات عماليين/ات. بيد أنها انحلت رغم ان ثمة ضرورة قصوى لاستمرارها، نابعة من استمرار، لا بل تفاقم، مشاكل ومصائب انعدام السلامة في أماكن العمل. ثمة مهام تشهير بجرائم ارباب العمل في المصانع «السرية» والعلنية، ومهام تنوير الشغيلة بمختلف الأخطار، ومعها تنظيم التضامن مع ضحايا الحوادث والأمراض المهنية والسعي الى تنظيمهم. مهام جسيمة يجب أن تجد لها إطار لتوحيد الجهود وتوجيهها تأمينا لصحة وسلامة أبناء طبقتنا وبناتها ، وتعزيزا لمقدراتهم النضالية والتنظيمية.

- لا للموت في أماكن العمل!
- لا للموت في الطريق من أو إلى العمل!
- لا للموت بسبب أمراض العمل المهنية!

انتهى

نضالات شغيلة توزيع الماء والكهرباء دفاعا عن حقوق ومكاسب مهددة بإحداث شركات التوزيع الجهوية

بقلم : محمد أمين الجباري

توزيع الماء الصالح للشرب، وكذا الكهرباء، سيغدو بيد شركات يمكن لرأس المال الخاص ان يستحوذ على 90% من أسهمها. وذلك بصدور قانون **83.21 المتعلق بالشركات الجهوية متعددة الخدمات[جريدة رسمية بتاريخ 17 يوليوز 2023]**، ومراسيم متعلقة به [جريدة رسمية 22 فبراير 2024] .

تغيير تدبير توزيع الماء والكهربا بإسناده إلى شركات جهوية متعددة الخدمات (12 شركة) يتهدد شغيلتها، موظفين ومستخدمين، بفتح مستقبل استقرارهم على المجهول،مِمَّا دفع بهم إلى خوض جملة إضرابات عبر مختلف النقابات بالمكتب، خاصة قطاع الماء، الذي يشغل أكثر من 15 ألف موظف، وذلك منذ شهر مارس 2023، حيث كان ما يزال القانون رقم 83.21 المتعلق بالشركات الجهوية متعددة الخدمات مشروعا (بدأ الحديث بشأنه كمشروع بداية سنة 2023)، إلى غاية شهر يناير 2024.

مدةٌ طويلة جدَّاً، وسلسلة إضراباتٍ واحتجاجات عديدة، ظلت خلال مدة طويلة مطبوعةً بالتشتت، والعزلة في قطاع واحد، ولم تهتد النقابات بالقطاع إلى التنسيق فيما بينها، في تنسيق شامل مكون من 8 نقابات بقطاع الماء، كسابقة من نوعها، حتى شهر دجنبر 2023، مدة ظلت خلالها الحكومة/الدولة، موصدةً لباب التفاوض حول مطالب الشغيلة، وتواجه تلك الإضرابات والنضالات بالقمع ومحاربة العمل النقابي، منها إقدامها على الاقتطاع من أجور المضربات والمضربين.

مدةٌ كانت كافية للدولة لتسير خطوات إلى الأمام في تنفيذ مخططاتها الهادفة إلى تفتيت المكتب الوطني للماء والكهرباء، وخوصصة خدماته، وفتحها في وجه الرأسمال للاستثمار والربح...

بمقابل ذلك ظلت قيادات النقابات وما تزال، سواء منفردة أو في تنسيقات، تؤكد حرصها القوي على السلم الاجتماعي، وتراهن على إقدام الحكومة/الدولة على فتح باب «الحوار» حول مطالب مهنية لشغيلة القطاع؛ دون أن تسير فعلا إلى تعبئة حقيقية وبحث أشكال تنسيق وتضامن للدفاع على بقاء المكتب الوطني للكهرباء والماء كمؤسسة عمومية وخدماته ك «خدمات عمومية»...

في منتصف الفترة التي شهدت نضالات شغيلة القطاعين، صدر قانون احداث الشركات الجهوية. نص في المادة 16 على نقل مستخدمي المكتب الوطني للماء والكهربا، والوكالات المستقلة للتوزيع ولشركات التدبير المفوض إلى الشركات الجهوية المستحدثة. كما نصت المادة ذاتها ألا تقل الوضعية التي يخولها القانون الاساسي للشركات الجهوية فائدة عن الوضعية التي للمعنيين في تاريخ نقلهم، لا سيما في الاجور والتعويضات والمكافآت المتعلقة بالوضعية النظامية والأعمال الاجتماعية والتغطية الصحية ونظام الاحتياط الاجتماعي.

وتضيف المادة تلك بقاء المستخدمين في صناديق المعاشات الأساسية والتكميلية التي كانوا فيها، مع اعتبار مدة الخدمة بالمكتب وبالوكالات كما لو أنجزت بالشركة. مع تحمل الشركة العجز السنوي المحتمل في صناديق تقاعد مستخدمي ومتقاعدي قطاع التوزيع بالمكتب والوكالات.

وأخير نصت المادة على استمرار استفادة المستخدمين من خدمات الأعمال الاجتماعية، مع مساهمة الشركات الجهوية في ميزانيات هيئات الأعمال الاجتماعية المعنية بما يضمن استمرار استفادتهم من خدماتها. وتنص الفقرة الأخيرة من المادة 16 على انه تحدد باتفاقيات إطار مع الشركاء الاجتماعيين كيفيات تطبيق هذه المادة.

وفيما يلي جرد لأهم هذه الخطوات النضالية، منذ انطلاقها شهر مارس 2023 لغاية شهر يناير 2024، وبعض دواعيها والمطالب التي ترفعها النقابات خلالها.

أولا: الجامعة الوطنية للماء الصالح للشرب المنضوية تحت لواء المركزية للاتحاد المغربي للشغل (UMT) تدشن منفردة أول محطة نضالية في سلسلة النضالات هاته.

أعلنت الجامعة الوطنية للماء الصالح للشرب المنضوية تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل (UMT) عن خوض إضراب وطني يومي الأربعاء والخميس 15 و16 مارس 2023، احتجاجا على:

-»إعدام» المكتب بتنزيل مشروع قانون الشركات الجهوية الذي صادقت عليه الحكومة،

- برمجة مجلس المستشارين، جلسة للتصويت على مشروع القانون 83-21 المتعلق بإحداث شركات جهوية لتوزيع الماء والكهرباء، ومن أجل الاحتجاج على محاولة خوصصة المكتب، ورفض تسليع الماء الذي سيثقل كاهل المواطن المغربي،

- رفض تمرير القانون رقم21-83 المتعلق بإحداث الشركات الجهوية متعددة الخدمات دون الاستجابة لمطالب مهنيي القطاع،

- الحفاظ على المكتب كمؤسسة عمومية وخدماته العمومية والاجتماعية خدمة للمواطنين،

- تخوف أعوان القطاع من المصير المجهول مع إنشاء هذه الشركات الجهوية المتعددة الخدمات التي سيعهد لها تدبير الكهرباء والماء الصالح للشرب والتطهير السائل،

- رفض المساس بعمومية قطاع الماء الصالح للشرب والكهرباء والتطهير السائل، والمساس بالحقوق ومكتسبات المستخدمين، ونقل المستخدمين من المكتب إلى الشركات الجهوية دون موافقتهم،

- التشبث بالمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب كمؤسسة عمومية رائدة في مجال تخصصها، معلنة رفضها للطريقة التي تمت بها المصادقة على المشروع.

ومطالبة أساسا بما يلي:

- الحفاظ على حقوق المستخدمين، وذلك بإدراجهم داخل اتفاق مع الجامعة الوطنية باعتبارها النقابة الأكثر تمثيلية وتضمين ذلك في مواد القانون، الذي هو في طور المداولة بمجلس المستشارين لاعتباره الضامن الوحيد والملزم للشركات الجهوية التي ستحدث بهذا القانون.

- تسوية جميع المطالب العالقة المتضمنة بملفهم المطلبي والتعامل معها بصفة استثنائية واستعجالية قبل إنشاء الشركات الجهوية.

ثانيا: التنسيق النقابي الثنائي بالمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، قطاع الماء، يتكون من الاتحاد المغربي للشغل (UMT)، والكونفدرالية العامة للشغل (CGT)، يعلن سلسلة إضرابات...

أعلن التنسيق النقابي الثنائي بالمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، قطاع الماء، يتكون من الاتحاد المغربي للشغل (UMT)، والكونفدرالية العامة للشغل (CGT) على:

- خوض إضراب وطني لمدة ثلاثة أيام الاثنين والثلاثاء والأربعاء 17 و18 و19 أبريل 2023، مصحوب بوقفة احتجاجية أمام البرلمان، يوم الثلاثاء 18 ابريل 2023 [**وهو اليوم الذي تم فيه التصويت للمصادقة على مشروع القانون 83-21 المتعلق بالشركات الجهوية متعددة الخدمات]**،

- خوض إضراب وطني يومي 11 و12 ماي 2023، وتنظيم وقفات احتجاجية، أبرزها يوم 12 ماي،

التتمة في الصفحة 08

نضالات شغيلة توزيع الماء والكهرباء دفاعا عن حقوق ومكاسب مهددة بإحداث شركات التوزيع الجهوية

تتمة الصفحة 07

بقلم : محمد أمين الجباري

أمام المديرية الجهوية بوجدة،

- خوض إضراب وطني يومي 25 و26 ماي 2023، مصحوب بوقفة أمام المديرية الجهوية لقطاع الماء بأكادير، يوم 26 ماي 2023.

وهذه بعض دواعي الاحتجاج منذ انطلاقه:

- رفض «مشروع القانون التصفوي» للمكتب ودفاعا عن الملف المطلبي للمستخدمين، الرامي إلى تصفية المكتب وفتح المجال للرأسمال من أجل الاستحواذ على تجربة المكتب الغنية والمتطورة، والمشهود لها أمام الجميع وطنيا وإفريقيا ودوليا، وإدخال مستخدمي المكتب في دوامة من الأسئلة والانتظارات بين الحاضر وكل إشكالاته والمستقبل المجهول.

- تأسيس شركات جهوية متعددة الخدمات، هدفها ضرب المؤسسة العمومية والخدمة الاجتماعية وتسليع الماء وجعله يخضع لمنطق السوق،

- ما ستؤول إليه أوضاع المواطنين، وأوضاع المستخدمين جراء هذا المشروع،

- المشروع «سيقضي على كل ما هو عمومي وسيؤدي إلى الخوصصة»، و»...تخوفات على حقوق المستخدمين، على اعتبار أن قانون الشركات المساهمة يعطي الحق في تسريح العمال، وهو أمر محتمل حدوثه»،

- «مادة الماء ستصير سلعة، بالنظر لأن الشركة الخاصة لن تقوم بعمل اجتماعي وإنما ربحي»،

- تأسيس هذه الشركات وتصفية المكتب الوطني، «سيكون له وقع سلبي على الشغيلة والقطاع والمواطنين، وسيعصف لا محالة، بحقوق ومكتسبات المستخدمين ويزج بهم في مستقبل غامض ومبهم».

فيما أكد أساساً على نفس المطالب السابقة التي رفعتها الجامعة الوطنية للماء الصالح للشرب المنضوية تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل (UMT) وأكد تشبثه بها.

ثالثا: التنسيق النقابي السداسي لمستخدمي المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب قطاع الماء، يتكون من الفيدرالية الديمقراطية للشغل(FDT)، والكونفدرالية الديمقراطية للشغل (CDT)، والمنظمة الديمقراطية للشغل (ODT)، والاتحاد العام للشغالين بالمغرب (UGTM)، والاتحاد الوطني للشغل بالمغرب (UNTM)، والنقابة الشعبية للمأجورين يخوض هو الآخر بتواز مع التنسيق الثنائي سلسلة إضرابات..

أعلن التنسيق النقابي السداسي لمستخدمي المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب قطاع الماء، يتكون من الفيدرالية الديمقراطية للشغل(FDT)، والكونفدرالية الديمقراطية للشغل (CDT)، والمنظمة الديمقراطية للشغل (ODT)، والاتحاد العام للشغالين بالمغرب (UGTM)، والاتحاد الوطني للشغل بالمغرب (UNTM)، والنقابة الشعبية للمأجورين، على:

- خوض إضراب وطني يومي 12و13 أبريل 2023؛

- خوض إضراب وطني يومي الخميس والجمعة 27 و28 أبريل 2023، مع وقفة احتجاجية يوم الجمعة 28 أبريل 2023 أمام الإدارة العامة.

وذلك احتجاجا على:

- نقل المستخدمين للشركات الجهوية؛

- إصرار إدارة المكتب الوطني على تجاهل مطالب المستخدمين وعدم فتح قنوات للتواصل مع الفرقاء الاجتماعيين، وغيابها التام،بنهج سياسة الهروب إلى الامام؛

- إغلاق باب التواصل والحوار بشكل نهائي وغير مبرر من طرف الادارة، وعدم حل الملفات المطلبية العالقة كملف حذف السلاليم الدنيا، ملف حملة الشواهد، ملف البلوكاج في الزنازين 10، 18، 22 وملف؛

- موافقة الإدارة العامة على نقل المستخدمين للشركات الجهوية دون استشارتهم وموافقتهم في ظل الغموض الذي يكتنف مصير المستخدمين «المنقلين» ومصير مكتسباتهم وحقوقهم، والضبابية التي يعرفها مستقبل المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب؛

- ضرب مبدأ تكافؤ الفرص في التعيين في مناصب المسؤولية، والاستمرار في اتخاذ قرارات الانتقالات الأفقية دون مراعاة حق المستخدمين في التباري على تلك المناصب، موازاة مع التأخر الذي تعرفه كل سنة الامتحانات المهنية والداخلية، وحرمان فئة من المستخدمين من الانتقال عبر تحويل منصب شغل؛

- رفض نقل مستخدمي التوزيع للشركات الجهوية المتعددة الخدمات دون استشارتهم وموافقتهم؛

وأما أهم مطالبه:

- سحب مشروع القانون 83-21 المتعلق بإحداث الشركات الجهوية لتوزيع الماء والكهرباء من البرلمان وإخضاعه لنقاش عمومي متوافق عليه؛

- حذف السلاليم الدنيا وتسوية الوضعية الإدارية والأجرية بأثر رجعي وفتح حوار جاد ومسؤول لحل كل الملفات العالقة بشكل نهائي كملف حملة الشواهد وحل ملف البلوكاج في السلاليم 10، 18 و19، 22؛

- تحسين التقاعد الأجور، وتحسين الجانب الاجتماعي وتجويده...

رابعا: التنسيق النقابي الثلاثي بالمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، قطاع الماء، يتكون من الاتحاد المغربي للشغل (UMT)، والكونفدرالية العامة للشغل (CGT)، والكونفدرالية الديمقراطية للشغل (CDT)، يسطر برنامجا نضاليا لاستمرار غياب تجاوب الحكومة/الدولة مع مطالب شغيلة القطاع...

قرر التنسيق النقابي الثلاثي بالمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، قطاع الماء، ويتكون الاتحاد المغربي للشغل (UMT)، والكونفدرالية العامة للشغل (CGT)، والكونفدرالية الديمقراطية للشغل (CDT):

- خوض إضراب وطني عن العمل لمدة يومين، يومي الخميس والجمعة 23 و24 نونبر 2023،مصحوبا بوقفتين احتجاجيتين، واحدة أمام مقر الإدارة والأخرى أمام مقر مديرية المؤسسات العمومية والخوصصة التابعة لوزارة المالية والاقتصاد، يوم الجمعة 24 نونبر 2023؛

- العمل على تنظيم إضراب وطني عن العمل لمدة يومين كل 15 يوما،مع وقفات احتجاجية آخر كل شهر «حتى تستجيب الإدارة العامة للمطالب الملحة والمستعجلة والتي لا تقبل التسويف والمماطلة» (أُعلن عن هذه الخطوة خلال اجتماع طارئ لهذا التنسيق عقده بعد نهاية الوقفتين الاحتجاجيتين ليوم الجمعة 24 نونبر 2023).

- خوض إضراب وطني لأربعة أيام خلال دجنبر، وذلك يومي 6 و7 دجنبر 2023، ويومي الخميس والجمعة 28 و29 دجنبر 2023، مع وقفة احتجاجية يوم 29 دجنبر أمام مقر الإدارة العامة للمكتب بالرباط.

وبعض دواعي الاحتجاج، أضافة إلى ما سبقت الإشارة له لدى التنسيق الثنائي سابقا:

-إلزام الإدارة العامة بفتح حوار جاد ومسؤول لحلحلة الملف المطلبي الاستعجالي المتعلق بالزيادة في الأجور.

-»التخبط والارتجالية والتيه الذي عرفته لوائح تحديد المستخدمين الذين ستعمل الإدارة على نقلهم إلى الشركات الجهوية، تعبير صريح ودليل قاطع بأن الرأس انفصل عن الجسد، و لا منقذ للمكتب ولا حامي للمستخدمين ولحقوقهم ولا مجتهد للزيادة في تدعيم مكتسباتهم».

وقد وجهت النقابات الثلاثة لهذا التنسيق دعوة لكل الإطارات النقابية من أجل «إعداد برامج نضالية موحدة والنضال المشترك من أجل تحصين المكتسبات والدفاع الموحد عن مصير ومستقبل المكتب والمستخدمين»؛ دعوة جاءت بعد مرور أكثر من 6 أشهر على دخول القانون مثار الاحتجاج حيز التطبيق.

خامسا: التنسيق النقابي الثماني لمستخدمي

التتمة في الصفحة 09

نضالات شغيلة توزيع الماء والكهرباء دفاعا عن حقوق ومكاسب مهددة بإحداث شركات التوزيع الجهوية

تتمة الصفحة 08

بقلم : محمد أمين الجباري

المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للسژب قطاع الماء،يتكون من الاتحاد المغربي للشغل (UMT)، والكونفدرالية الديموقراطية للشغل(CDT)، والاتحاد العام للشغالين بالمغرب (UGTM)، والمنظمة الديموقراطية للشغل (ODT)، والاتحاد الوطني للشغل بالمغرب (UNTM)، والفيدرالية الديموقراطية للشغل (FDT)، والنقابة الشعبية للمأجورين، والنقابة الوطنية لمستخدمي المكتب الوطني للماء الصالح للشرب.

لأول مرة، منذ انطلاقها في نضالات متفرقة، أو تنسيقات تضم فقط بعض النقابات، دخلت 8 نقابات لمستخدمي المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، قطاع الماء، في تنسيق شامل، يتكون من الثمانية المشار الها أعلاه، وأعلنت:

- خوض إضراب وطني يومي 28 و29 دجنبر الجاري 2023، مصحوب بوقفة احتجاجية في اليوم الأخير للإضراب أمام الإدارة العامة للمكتب بالرباط.

- خوض إضراب وطني عن العمل أيام الأربعاء والخميس والجمعة03 و04 و05 يناير 2024، مع وقفات احتجاجية جهوية يوم الخميس 04 يناير2024 أمام المديريات الجهوية والإقليمية،

- خوض إضراب وطني عن العمل أيام الثلاثاء والأربعاء والخميس 16 و17 و18 يناير 2024،

- خوض إضراب وطني أيام الأربعاء والخميس والجمعة 24 و25 و26 يناير 2024، مع وقفة احتجاجية وطنية أمام الادارة العامة للمكتب بالرباط يوم الخميس 25 يناير 2024.

ودواعي الاحتجاج والمطالب هي نفسها، نذكر منها:

- استمرار إغلاق أبواب الحوار للتفاوض حول الملف المطلبي الاستعجالي وحول مجموعة من المطالب العالقة ذات الصلة بمصير المكتب ومستقبل المستخدمين؛

-عدم الاستجابة لمطالب المستخدمين: والتي تشمل زيادة الأجور، وتحسين الوضعية المهنية والاجتماعية، ورفض تسليع الماء؛

-إقدام الإدارة العامة للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب على الاقتطاع من المنحة السنوية لعموم المستخدمين في «وقت لازال الملف الأجري يراوح مكانه بمصالح وزارة المالية ومع استمرار الادارة العامة في اغلاق باب الحوار ونهج سياسة الاذان الصماء».

- حل الملفات العالقة، بما فيها بعض المطالب الفئوية الخاصة بحاملي الشواهد، وملف الانتقالات، والزيادة في الأجور وتحسين الدخل في ظل موجة الغلاء التي يعيش المغرب على وقعها كما تخللت هذه الإضرابات والمعارك الوطنية بعض الإضرابات المحلية بسوس ماسة والشرق(باعتبار الجهة الشرقية من بين الجهات الأولى التي سيتم بها تنزيل هاته الشركات).

فبدعوة من خمس نقابات بقطاع الماء بجهة سوس ماسة (الاتحاد المغربي للشغل ،الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، الكونفدرالية العامة للشغل)، شغيلة المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب بجهة سوس ماسة **خاضت إضرابا عن العمل أيام 13 و 14 و 15 دجنبر 2023،** مع وقفة احتجاجية أمام المديرية الجهوية بأكادير يوم 14 دجنبر 2023، من الساعة العاشرة و نصف صباحا إلى الساعة الواحدة زوالا.

وبعوة من مكتب جهة الشرق للنقابة الوطنية لمستخدمي المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب-قطاع الماء، المنضوية تحت لواء الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، شغيلة المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب بجهة الشرق **خاضت إضرابا عن العمل يومي الأربعاء والخميس 20 و21 دجنبر 2023.**

وتمت خلالها المطالبة أساسا بتسوية جميع نقاط الملف المطلبي، خاصة حذف السلالم الدنيا، التقنيون وحملة الشواهد، الزيادة العامة في الأجور، المنحة الكيلومترية، منحة الكراء، ملف الانتقالات...

أي حصيلة ؟

هكذا من خلال هذه الإضرابات والتنسيقات النقابية التي جرت في إطارها، أهم ما يتبين منها أنه في الوقت الذي تسير فيه الدولة بحزم وثبات نحو تنفيذ خططها الساعية إلى مزيد من تفويت المؤسسات العمومية وخوصصتها، وخوصصة خدماتها، كانت النقابات منقسمة الصفوف، مشتتة الرد، عاجزة عن استباق إجراءات الدولة وفرض صدها أو وقفها.

فبدل أن يكون تنسيقها الشامل في القطاع نقطة انطلاق، عند انطلاق النقاش العمومي، بداية العام 2023، حول مشروع القانون الرامي إلى تفتيت المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب إلى شركات جهوية متعددة الخدمات، وأداة تعبئة لشغيلة المكتب، والإطارات المدافعة عن الخدمات الاجتماعية العمومية، كان ذلك التنسيق نقطة وصول بعد مرور حوالي سنة، مع ما يعتري ذلك التنسيق من فوقية وشكلية (تنسيق مكاتب وطنية) ...

فما فائدة المنظماتُ النقابية وقياداتُها للشغيلة إذا لم تكن أحد مَهَمَّاتها استباق إجراءات الدولة والمشغل، واستجماع قوى الشغيلة وتنظيمها في الوقت المناسب للرد عليها؟

إن الضمانات الواردة في المادة 16 من قانون إحداث الشركات الجهوية، ستحافظ في أحسن حال على الوضع الراهن للأجراء. لكن التجربة دلت على أن هذا النوع من العمليات، المنطوية على خصخصة في أمد معين، يقترن بضغط على الأجراء للتخلص من قسم منهم عند إعادة تنظيم «الموارد البشرية»، كما يسمون الشغيلة، في اطار الشركة الجديدة. فقد نظمت عمليات»مغادرة طوعية» بعدد من المؤسسات المخصخصة، كانت في الحقيقة إرغام بالضغط على المغادرة. كما ان الانتقال الوارد الى شركة رأ سمال خاص بنسبة 90 بالمائة، سيؤدي إلى التشغيل الجديد بعقود وفق مدونة الشغل، ستكون هشة قدر ما يمكن لأجل تحسين أرباب الرأسمال وقتل العمل النقابي في القطاع. وبعد مدة عند تقاعد معظم الأجراء الحاليين ستتخلص الشركات الجهوية من أعبائهم وتقبل على فرط استغلال من ستشغلهم من جدد ، وتكون كل المكاسب في ذمة التاريخ، تذهب مع ذهاب أصحابها.

ليس في موقف الاجهزة النقابية أي انشغال بمصير الشغيلة الذين سيلتحقون بالقطاع وقد أمسكت به شركات جهوية، سيستحوذ عليها القطاع الخاص بنسبة كبيرة جدا عندما تكون ارباحها مضمونة. فالحركة النقابية المغربية أهلكتها الأنانية المهنية، المناقضة مع مبدأ التضامن. حيث يفكر الأجير المنظم نقابيا في وضعه الفئوي ومصلحته الآنية، دون اكتراث بما يقع لشغيلة آخرين، قد يكونون معه في نفس الاتحاد النقابي، ولا بمن سيأتون بعده من أجيال قادمة.

فقد كان أولى بالحركة النقابية أن توحد صفوفها منذ اليوم الأول، وتناضل من أجل إسقاط قانون الشركات الجهوية، وحتى عند فرضه يتعين النضال من اجل نظام أساسي لأجراء الشركات الجهوية يتضمن كل مكاسب الشغيلة راهنا مع تحسينها، ليستفيد منها من سينقلون الى الشركات الجهوية ومن سيلحق بها كأجراء جدد.

مرة أخرى تتأكد الحاجة إلى البناء النقابي القائم على روح طبقية وحدوية تضامنية. تلك مهمة مناضلات طبقتنا ومناضليها الأكثر وعيا وعزما. بدون هكذا بناء ستسمر الانكسارات واستبداد الرأسمال ودولته

اليوم العالمي للنساء

عيد نضالي

يوم المرأة أو يوم العاملة يوم تضامن عالمي ويوم لاستعراض قوة النساء البروليتاريات وتنظيمهن. لكنه ليس يوما خاصا حصرا بالنساء. يوم 8 مارس يوم تاريخي مشهود للعمال والفلاحين، لكل العمال الروس ولكل عمال العالم. في العام 1917، في مثل هذا اليوم اندلعت ثورة فبراير العظمى. وكانت عاملات بطرسبورغ هن من بدأ تلك الثورة، هن أول من قرر رفع راية معارضة القيصر وشركائه. لهذا يمثل يوم النساء عيدا مزدوجا بالنسبة لنا.

لكن، إن كان يوم عطلة عامة للبروليتاريا كلها، لماذا يسمى «يوم المرأة»؟ لماذا ننظم أعيادا واجتماعات خاصة موجهة في المقام الأول للعاملات وللفلاحات؟ ألا ينال هذا من وحدة الطبقة العاملة وتضامنها؟ بقصد الإجابة على هذه الأسئلة، يجب أن ننظر إلى خلف ونرى كيف جاء اليوم العالمي للمرأة ولأي أسباب جرى تنظيمه.

كيف جرى تنظيم يوم المرأة ولماذا؟

منذ أمد غير بعيد، قبل عشر سنوات في الواقع كانت مسألة مساواة النساء ومسألة معرفة ما إن كان بوسع النساء المشاركة في الحكومة إلى جانب الرجال موضوع نقاشات حامية. كانت الطبقة العاملة في كافة البلدان الرأسمالية تناضل من أجل حقوق العاملات، إذ لم تكن البرجوازية تقبل تلك الحقوق. ليس في مصلحة البرجوازية تقوية أصوات الطبقة العاملة في البرلمان، فعرقلت في كل البلدان سن قوانين تمنح العاملات هذا الحق. وألح الاشتراكيون في أمريكا الشمالية على مطالبهم بشأن حق التصويت بإصرار خاص. ويوم 29 فبراير 1909، نظمت النساء الاشتراكيات في الولايات المتحدة الأمريكية مظاهرات ضخمة واجتماعات في ربوع البلد، مطالبات بالحقوق السياسية للعاملات. كان ذلك أول «يوم للمرأة». هكذا كانت مبادرة تنظيم يوم للمرأة من فعل العاملات الأمريكيات.

وفي العام 1910، إبان المؤتمر العالمي الثاني للعاملات، طرحت كلارا زيتكن مسألة تنظيم يوم عالمي للعاملة. وقرر المؤتمر وجوب الاحتفال كل سنة في جميع البلدان في نفس اليوم ب «يوم المرأة» تحت شعار «حق التصويت للنساء سيوحد قوتنا في النضال من أجل الاشتراكية». في أثناء تلك السنوات، كانت مسألة جعل البرلمان أكثر ديمقراطية، مثلا، بتوسيع حق التصويت ليشمل النساء، مسألة حيوية. وحتى قبل الحرب العالمية الأولى، كان العمال يحظون بحق التصويت في كافة البلدان البرجوازية، ما عدا في روسيا [3]. وحدهن النساء، وكذا المجانين، حُرمن من تلك الحقوق. بيد أن واقع الرأسمالية المتناقض كان يقتضي مشاركة النساء في اقتصاد البلد. وفي كل سنة يزداد عدد النساء الواجب

أن يعملن في المصانع والمعامل، او كخادمات بيوت ونساء نظافة. كانت النساء يعملن إلى جانب الرجال وثروة البلد من صنع أيديهن. لكن النساء بقين بلا حق تصويت. لكن في السنوات الأخيرة قبل الحرب، أجبر ارتفاع الأسعار حتى ربة البيت الأكثر سلمية على الاهتمام بالمسائل السياسية، والتظاهر بقوة ضد اقتصاد النهب البرجوازي. وباتت انتفاضات نساء البيوت متواترة أكثر فأكثر، مُحْتدَّةً فجأة في لحظات مختلفة في النمسا، وانجلترا، وفرنسا، وألمانيا. أدركت النساء عدم كفاية تدمير طاولات عرض السلع في الأسواق أو تهديد التاجر الفرد، إذ أدركن أن هكذا فعلا لا يخفض كلفة المعيشة. يجب تغيير سياسة الحكومة. ومن أجل نجاح هذا يجب أن ترى الطبقة العاملة حق التصويت متوسعا.

تقرر أن يكون ثمة يوم للمرأة في كل البلدان، بما هو شكل نضال للحصول على حق تصويت العاملات. كان القصد أن يكون هذا اليوم يوم تضامن عالمي في المعركة من أجل أهداف مشتركة ويوما لاستعراض القوة المنظمة للعاملات تحت راية الاشتراكية.

أول يوم عالمي للمرأة

لم يبق القرار المتخذ في المؤتمر العالمي الثاني للنساء الاشتراكيات حبرا على الورق. فقد تقرر تنظيم أول يوم عالمي للمرأة يوم 19 مارس 1911. لم يكن اختيار هذا التاريخ صدفة. اختارت رفيقاتنا الألمانيات هذا اليوم بسبب أهميته التاريخية بالنسبة للبروليتاريا الألمانية. ففي 19 مارس من سنة ثورة 1848، اعترف ملك بروسيا لأول مرة بقوة السكان المسلحة، وتنازل أمام خطر انتفاضة بروليتارية. وكان ضمن عديد وعوده، والتي فشل لاحقا في الوفاء بها، اعتماد حق تصويت النساء. وبعد 11 يناير بذلت جهود في ألمانيا وفي النمسا لإعداد يوم المرأة. وعرفوا بمشاريع مظاهرة تناقلتها الألسن والصحافة. وفي أثناء الأسبوع السابق ليوم المرأة ظهرت جريدتان إحداهما «حق التصويت للنساء» في المانيا، و «يوم المرأة» في النمسا. تناولت مختلف المقالات المخصصة ليوم المرأة (مقالات بعناوين: النساء والبرلمان، العاملات والشؤون البلدية ، ما علاقة ربة البيت بالسياسة؟، الخ) بالتحليل مسألة لامساواة المرأة في الحكومة وفي المجتمع. وأكدت كل المقالات على النقطة ذاتها: الضرورة المطلقة لجعل البرلمان أكثر ديمقراطية بتوسيع حق

بقلم، الكسندرا كولونتاي

التصويت ليشمل النساء.

جرى تنظيم أول يوم عالمي للمرأة في العام 1911. وقد فاق نجاحه كل التوقعات. في أثناء هذا اليوم لم تكن ألمانيا والنمسا غير بحر نساء لجاج ومضطرب. جرى تنظيم اجتماعات حاشدة بكل مكان- في المدن الصغيرة وحتى في القرى، كانت القاعات غاصة لدرجة مطالبة العمال بإخلاء مقاعدهم للنساء.

لا شك أن ذلك كان أول استعراض لنضالية المرأة العاملة. وبهذه المناسبة، بقي الرجال في البيوت مع أطفالهم، وذهبت نسائهم، النساء سجينات البيوت، إلى الاجتماعات الحاشدة. وفي أثناء أكثر المظاهرات في الشارع، التي شارك فيها 30000، قررت الشرطة نزع يافطات المتظاهرين، فقاومت النساء. وفي الحاجز التالي، لم يتم تجنب المذبحة سوى بفضل تدخل البرلمانيين الاشتراكيين.

وفي العام 1913، تحول اليوم العالمي للمرأة إلى 8 مارس. وظل هذا اليوم يوم نضالية المرأة العاملة.

...يتبع

ترجمة جريدة المناضل-ة

الكسندرا كولونتاي (1872-1952): اشتراكية روسية بدءا من العام 1899، مختصة في القضايا النسائية، لها مؤلفات عديدة في الموضوع. منشفية ثم بلشفية .

ولدت لأسرة برجوازية حيث تلقت تربية تقليدية جدا. بدءا من العام 1893 اكتشفت الحركة العمالية الروسية. وفي 1896 انتقلت للدراسة في زوريخ حيث أصبحت ماركسية. بعد انشقاق الحركة الاشتراكية الديمقراطية الروسية ترددت مطولا ثم التحقت بالمناشفة فترةً. لكن في العام 1915 انتقلت إلى معسكر البلاشفة بسبب مواقفهم الأممية.

وعلى امتداد العام 1917 ساندت كولونتاي بلا شرط لينين، وصوتت لصالح الانتفاضة ضد زينوفييف وكامنيف. جرى تعيينها مفوضة الشعب (وزيرة)في الصحة من نوفمبر 1917 إلى مارس 1918، نظمت العديد من الندوات وكذا المؤتمر الأول لعاملات عامة روسيا ، ثم أسست تكتل المعارضة العمالية مع شليابنيكوف.

وبدأ من 1923-24 تولت مختلف المناصب الدبلوماسية. وبهذه الصفة حصلت على اعتراف النرويج بالاتحاد السوفييتي، واستعادت الذهب الروسي الذي وضعه كيرنسكي في البنوك السويدية وتفاوضت بشأن الهدنة في فينلندا في 1944.

وبالموازاة استسلمت كولونتاي أمام ستالين: صرحت في العام 1929: «لا يمكن السير ضد الجهاز. من جهتي وضعت في ركن ضميري ومبادئي، وأنجز بأحسن ما يمكن السياسة التي تُملى علي». كانت من البلاشفة المهمين القلائل الذين لم يصفيهم ستالين وآلته.

إلى جانب الفلسطينيين-ات، المقاومة مستمرة

29 فبراير، 2024 بقلم أنطوان لاراش

يجري عرض الإبادة الجماعية على شاشاتنا على الهواء مباشرة. إن عمليات التمثيل بالجثث، والمدن المدمرة، وعشرات الآلاف من القتلى في ظروف مروعة، والهجمات على المستشفيات، والصواريخ التي تستهدف مركبات منظمة أطباء بلا حدود، وقطع التمويل عن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي-ات فلسطين في الشرق الأدنى (الأونروا) – كل ذلك يميز المحاولة الجارية للإبادة الجماعية.

صراع لا يرحم

تقدم لنا القوى الإمبريالية الكبرى «حقائقها البديلة» - وهي طريقة أشاعها ترامب - والتي بموجبها أن إسرائيل تدافع عن نفسها ضد العدوان. يستخدم ميشيل فارشافسكي الاستعارة القائلة بأن إسرائيل هي بمثابة الذيل الذي يحرك الكلب المتمثل في الولايات المتحدة، لإظهار أن إسرائيل تتمتع باستقلال ذاتي تجاه القوى الغربية، ولكنها مرتبطة ارتباطا وثيقا بها.

وهذه الأخيرة، من خلال تعاونها مع إسرائيل، تظهر طبيعة هيمنتها على العالم: فهي تخوض صراع حياة أو موت ضد الطبقات الشعبية، وضد أولئك الذين يهددون، بمجرد وجودهم، مصالحها الاقتصادية والسياسية. إن تمويل الطبقات الحاكمة وتزويدها بالأسلحة والاستثمارات والدعم السياسي – بما في ذلك الإسلاموفوبيا – تظهر الوحدة بين سياسات إسرائيل وسياسات تلك القوى في بلدانها.

إن الحاجة إلى العمل ملحة، فحكومة نتنياهو وضعت إنذارا نهائيا بحلول 10 مارس، بداية شهر رمضان، لإطلاق سراح الرهائن الإسرائيليين، مهددة بتصعيد الهجوم على رفح، بالموازاة مع احتمال تعميق الإبادة الجماعية بدفع السكان إلى مصر والبحر.

التعبئة موجودة

في الأسابيع الأخيرة، تظاهر 50 ألف شخص في لندن، ومثلهم في كوبنهاغن، و20 ألفا في بروكسل، وعشرات الآلاف في الولايات المتحدة. توجد تجمعات نضال - حملة التضامن مع فلسطين في بريطانيا، أوقفوا Annekteringen af Palæstina في الدنمارك، ملحاحية التضامن مع فلسطين بشكل خاص في فرنسا، إلخ. – وتعمل على بناء التعبئة على صعيد القاعدة الشعبية.

يجري تنفيذ إجراءات المقاطعة، كجزء من حملة BDS، بكفاءة، وهذا ما يبرزه مثال ماكدونالدز التي ستشهد نموا محدودا في جميع أنحاء العالم بنسبة 0.7٪ بدلا من 5.5٪ المتوقعة، مع انخفاض بنسبة 13٪ في الإقبال على محلاتها خلال عام 2023 في الولايات المتحدة، ويعزى ذلك بصورة خاصة إلى المقاطعة1. وأدت الدعوات ضد كارفور إلى تجمعات احتجاج كبيرة. ولن تجدد شركة بوما Puma شراكتها مع اتحاد الكيان الصهيوني لكرة القدم جراء ضغط المقاطعة وإجراءات التشبع الهاتفي، وصناديق البريد الإلكتروني، والخ.

يطغى اليأس في بعض الأحيان، كما هو الحال حين يُحرق شاب نفسه في الولايات المتحدة2. ولكن توجد عناصر إيجابية، ببروز نقاش منتظم متزايد داخل المنظمات النقابية لدعم الشعب الفلسطيني. وفي الكيان نفسه، هناك مقاومة، مثل العمل الذي تقوم به مواقع مجلة 972+ وبتسيلم والمظاهرات المنظمة التي نعمل على ترديد صداها، حتى لو كانت محدودة من الناحية العددية، لتسليط الضوء على حقيقة أن اليهود يقاومون الصهيونية المهووسة في جميع أنحاء العالم.

سيعقد اجتماع دولي يومي 16 و17 مارس في برشلونة لتنسيق المقاومة. إن بناء التعبئة مهمة أساسية للأممية الرابعة ومنظماتها. وكما أعلن رفاقنا في المنطقة العربية، « في غزة بالذات قد يتقرر مصير العالم»3: إن فلسطين، مثل أوكرانيا، هي مكان تقاس فيه الفوضى العالمية. تحاول القوى الإمبريالية ترسيخ أو توسيع سيطرتها على مناطق معينة، في إطار الأزمة العالمية للرأسمالية واشتداد المنافسة الدولية.

معركتنا

نعيش في عالم حرب. حرب جاءت لتستقر لأجل طويل، لذلك فجميع عناصر ميزان القوى مهمة من أجل إيجاد مخرج.

تشكل التعبئة التضامنية مع فلسطين، وكذلك المقاومة على الأرض وفي أوكرانيا، جزءا من هذا الإطار. إن الطبقات الشعبية تصير متجانسة بواسطة العمل النضالي. هناك نقاشات سياسية عديدة حول كيفية بناء حركة وجبهة موحدة وحلول لأجل فلسطين.

وبالنسبة للأممية الرابعة، فإن تلك الحلول تبدأ بحق عودة جميع الفلسطينيين-ات إلى أرض فلسطين التاريخية المعترف بها، والقضاء على الفصل العنصري من النهر إلى البحر، والنضال ضد جميع أشكال القمع والعنصرية والاستغلال في جميع أنحاء المنطقة، وفرض حقوق متساوية لجميع الشعوب، لذلك، لا بد من تفكيك الدولة الصهيونية كدولة «لليهود».

نتمنى تطوير حركة ثورية واسعة النطاق قائمة على المساواة بين جميع شعوب فلسطين في نضالها من أجل تقرير المصير. وهذا يتطلب رفض الصهيونية من قبل الشعب اليهودي داخل الكيان الصهيوني، ومشاركته في ثورة عربية ذات دينامية ديمقراطية وعلمانية واشتراكية.

Le chiffre d’affaires de» (1) McDonald’s en baisse après un boycott massif»، Inès Bennacer, 7 février 2024, .Forbes

Man Dies After Setting Himself» (2) on Fire Outside Israeli Embassy in Washington, Police Say» , Aishvarya .Kavi, 25 février 2024, New York Times

(3) بيان صادر عن تيار المناضل-ة (المغرب)، ومنظمة الاشتراكيين الثوريين (مصر)، ومحمود الرشيدي (الامين العام لحزب العمال الاشتراكي الموقوف عن العمل، الجزائر)، والتجمع الشيوعي الثوري (لبنان).

ترجمة جريدة المناضل-ة

من رائدات النضال النسائي بالمغرب

مصدر : قاموس اعلام الحركة النقابية بالمغرب العربي باشراف رونيه غاليسو ايديف 1998

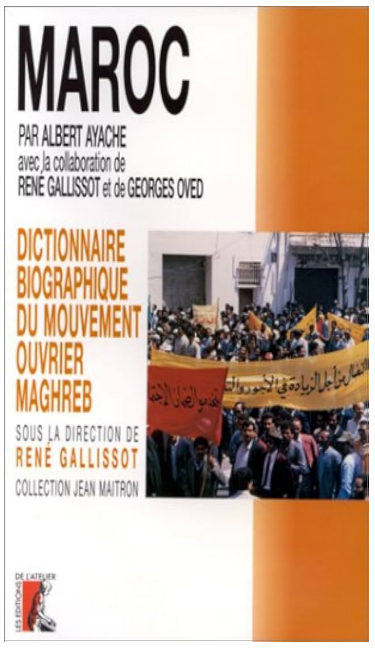

فريحة عياش (AYACHE Frea): اسمها فريحة لانكري LANCRRI، ولدت بسلا وكانت عضوا بالشبيبة الاشتراكية، ثم انضمت للحزب الشيوعي بالمغرب عند تأسيسه (نهاية 1936). تزوجت جرمان عياش سنة 1938 .

انتمت فريحة عياش، رفقة فورتيني سلطان ولوسيت مازيلا، لمجموعة النساء الشيوعيات اللواتي نظمن ونشطن اتحاد نساء المغرب (1944_1950). وضعن على كاهلهن مهمة التشهير بأوجه تقصير السلطات العمومية في مجال التموين وأن يجذبن معهن، في نضالاتهن ضد أشكال الميز بين المغاربة والأوربيين، العاملات وربات البيوت المغربيات في المدن والقرى. وكان تأثيرهن كبيرا بقدر ما كان العديد منهن يتكلمن اللغة العربية.

كانت فريحة عياش ضمن المشرفات على تنظيم المظاهرة الكبرى لربات البيوت بالدار البيضاء يوم 14 نوفمبر1944 ولجان النضال ضد غلاء المعيشة وإسعاف السكان المغاربة خلال المجاعة الكبرى عام 1945، وقدمن أشكال مساعدة للأمهات المغربيات عبارة على نصائح وعلاجات وألبسة وأقمطة للمواليد الجدد.

وانطلاقا من 1945 تنامى نفوذهن بانخراط المغربيات ونشاطهن. وكان نصف اعضاء المكتب المنتخب في الدار البيضاء ايام11 و12 نوفمبر 1947 من المغربيات (12 من 23) منهن أربع كاتبات في شؤون الدعاوة لا سيما رابحة بنت ميمون.

سافرت فريحة عياش الى فرنسا رفقة زوجها لما وضع بأمر من الإقامة العامة رهن إشارة إدارته الأصلية في يوليوز 1950 .وعادت معه الى المغرب عام 1956. توفيت بالرباط في ابريل 1990 .

رابحة بنت ميمون: فلاحة من تادلة كانت أما مربية لـ 14 يتيما خصصت لهم مع زوجها جهدها ووقتها . كانت مندوبة نساء تادلة الى المؤتمر الوطني لاتحاد نساء المغرب بالدار البيضاء يومي 11 و12 ابريل 1947. وروت نضالها الضروس ضد قايد انتزع منها 16 قطعة أرض واغتيال اخيها من طرف «بيادق القايد» والعمل اليومي الشاق الذي يتطلبه زراعة تلك القطع الارضية الصغيرة جدا لضمان الأكل لصغارها الاربعة عشر. وعبرت عن يأسها امام ما تحملته من تضحيات. «طلبوا منا صوفنا وأعطيناه وطلبوا منا أبناءنا وأعطيناهم...» لكن عبرت ايضا عن أملها الكبير منذ ان تنظمت مع نساء أخريات «في جيش كبير» ولم تعد تشعر أنها وحدها في النضال من اجل بناء «مغرب سعيد». تم انتخابها كاتبة في دعاوة اتحاد نساء المغرب.

بنت بلعيد السوسي: عاملة بإحدى معامل غزل الصوف (لاسافت) بالرباط. كانت بنت بلعيد السوسي أحد مسؤولي الفرع النقابي في المعمل الذي يشغل يدا عاملة تكاد تكون بكاملها من النساء.

تم تكليفها بتقديم دفتر مطلبي للإدارة يؤكد على احترام قانون الشغل لا سيما عطلة الامومة .

وتم شن إضراب انذاري 24 ساعة يوم 24 غشت 1952 لدعم المطالب. رفض المدير أي تفاوض مع مغاربة ودفع باعتقال محرضين منهم السوسي بنت بلعيد وسرح جماعيا العاملات اللواتي ردن عليه بالإضراب. واستمر الإضراب 44 يوما. وفي نهاية النزاع تم الاتفاق على احترام الإدارة لقانون الشغل. لكن تم طرد 70 عاملة.

فورتيني سلطان: زوجة ليون سلطان (كاتب عام الحزب الشيوعي المغربي عند تأسيسه عام 1943)، ولدت في تلمسان بالجزائر، حيث درست ابتدائيا وثانويا. تعرفت على ليون سلطان بكلية الحقوق بجامعة الجزائر وتزوجته عام 1928. كانا محاميين واستقرا بالدار البيضاء. كانت تتابع بتعاطف الالتزامات السياسية لزوجها. لكنها، وهي ام اثلاثة اطفال، لم تنخرط بالكامل إلا بعد وفاة زوجها في يونيو 1945. ناضلت بوجه خاص في اطار اتحاد نساء المغرب، وكانت رئيسته. كانت لهذا الاتحاد فروع نشيطة جدا في مراكش وتادلة والدار البيضاء، وقد أبدى مؤتمر هذا الاتحاد النسائي ، في ابريل 1947، عزما على مغربته.

كرست فورتوني سلطان نفسها كمحامية للدفاع عن المناضلين النقابيين والسياسيين ضحايا القمع. بعد أحداث الدار البيضاء في 7 و8 ديسمبر 1952 (مظاهرات احتجاج على القمع الاستعماري، وتضامنا مع الطبقة العاملة التونسية بعد اغيال قائدها النقابي فرحات حشاد) اعتقلت، رغم غيابها عن المغرب، وطردت الى فرنسا ((13-15ديسمبر 1952. توفيت بباريس يوم 20 يناير 1998.

بنت الحسين خدوج: كانت خدوج بنت الحسين أمينة عام اتحاد نساء المغرب رفقة ليسيت مازيلا وفي مؤتمر الدار البيضاء ليومين 11 و12 أبريل 1947، قدمت باللغة العربية تقريرا حول النشاط العام. وذكرت بالنضالات التي تم خوضها وبالنتائج التي حصلت عليها النساء المغربيات والأوربيات المجتمعة في الاتحاد واللائي يجابهن ضد الظلم. وقامت بفضح مخاطر العنصرية وحيل التقسيم عبر استغلال الفروقات الطائفية بالبلد.

بن الطاهر خدوج: تدخلت خدوج بنت الطاهر، المرأة المغربية التي تنحدر من تادلة، بشكل ملحوظ في المؤتمر الوطني الثاني للحزب الشيوعي المغربي في فبراير 1949 الذي حضره العديد من النساء المغربيات. وعرضت شروط العيش القاسية لفلاحي وخماسة تادلة، المنهوبين والذين يرزحون تحت العمل المرهق، ويلبسون أثوابا رثة، والذين أنهكتهم الأمراض. وفي الختام، نادت خدوج بنت الطاهر النساء إلى النضال «من أجل سعادة بيوتنا». مصدر: الأمل، 30 ابريل 1949.

فرايسيني مادلين: ولدت مادلين فرايسيني سنة 1903، وكانت محامية بالرباط، وتنتمي في سنوات الثلاثين لفدرالية الفرع الفرنسي للأممية العمالية بالمغرب؛ وكانت تتعاطف مع الشيوعيين، مثل أعضاء آخرين من الفرع من بينهم جان دريش. تزوجت في 1935 جان بونز (أنظر هذا الاسم)، أستاذ التاريخ. وفي نونبر 1936، انتمت مع زوجها للخلية الشيوعية الأولى المشكلة بالرباط.

وقد أخذت الكلمة يوم 19 دجنبر 1936 أثناء تقديم الحزب الشيوعي المسموح له آنذاك في تجمع عمومي؛ وكانت آنذاك منشطة اتحاد النساء ضد الحرب والفاشية وترأست تجمعات مناهضة للفاشية؛ وكانت كذلك رئيسة الإغاثة الشعبية أثناء إنشائها في 1936. واعترضت مع وفد الرباط وأعضاء وفود آخرين، على حيل مجموعة غروندان (أنظر هذا الاسم) وغادرت الاجتماع الجهوي يوم 4 أبريل 1937 الذي عرف انشقاق الحزب الشيوعي الفتي. وكانت في عداد مجموعة الرباط، الأكثر ثقافة، الذي نشر جريدة الأمل، وأمّن استمرار الشيوعية بمغرب ما قبل الحرب. وتوفيت في الستينات.

مصادر: أرشيف وطنية الرباط، مفوضية الدار البيضاء. – أ. عياش، الحركة النقابية بالمغرب، م. 1 و«شيوعيو المغرب والمغاربة» في الحركة العمالية، القوميات والشيوعية بالوطن العربي، ر. غاليسو مطابع، مطابع عمالية، باريس، 1978. شهادة جان دريش.